



## في هذا العدد

# القضاء... ما له

ان ينشد لبنانيون، من جهات مختلفة، على الدوام "القضاء المستقل"، فهذا يعني واحدا من اثنين: الاول ان البلد في حال متردية قضائيا، ويشهد قمع حريات وما شابه بأذرع قضائية، وهو ما ليس صحيحا على الاطلاق، لأنه لم يسبق ان سُجل في تاريخ لبنان وجود سجين رأي.

اما الثاني فيعكس التوق الى تطوير النظام القضائي بما يتلاءم وروح العصر، وهذا فيه دليل عافية سياسية وثقافية. واقع الامور يؤكد ان استقلال القضاء مسألة عالمية وموضع بحث مستمر، وان كان من الضروري النظر في المحاكم الاستثنائية ومدى اتساع دائرتها. النظام القضائي اللبناني ليس الامثل، لكن الاكيد انه ليس الاسوأ ليكون مرمى تحت وطأة احداث بعضها غلب عليه الطابعان الشخصي والسياسي. بل على العكس فهو يُعد من النظم المتطورة لما يتضمنه من درجات محاكمة، تسمح بالمراجعة والطعن والاستئناف والتمييز، في بلد تتمسك قواه بالديموقراطية التي تقوم على مبدأ فصل السلطات الثلاث: التشريعية والاجرائية والقضائية، وتعاونها مع التركيز على استقلال الاخيرة ما امكن الى ذلك سبيلا.

الحديث عن القضاء المستقل وضرورته بات حاجة قصوى بسبب مما يتعرض له من حملات، وعلى نحو كثيف حينما بفعل من وقائع جرمية، وحيانا جراء اندفاعات استعراضية غير مبررة. المؤسف ان الذين ينبرون دفاعا او انتقادا يعزفون عن التبصر في معنى اهتزاز السلطة القضائية ومآلها للذين لا يُفضيان الا الى تأكل الدولة العادلة والديموقراطية وضمورها. كما يعزفون عن فهم ثابتة واضحة ألا وهي ان الاحكام تأتي استنادا الى القوانين المنصوص عليها، وليس وفقا لامزجة او اهواء، قد يكون لهما تأثير لكن بنسبة تبقى ضئيلة، ويمكن المراجعة فيها من خلال نظام درجات التقاضي. واذا كانت هذه الاحكام مشوبة بعيب من العيوب، فينبغي تعديلها وتطويرها وليس تحطيمها، او جعلها منصة للانطلاق لتحقيق غايات واهداف على حساب جمهورية برمتها.

حتما، القضاء والقضاة ليسوا قديسين او اوصياء، وإن كان جوهر عملهم وقسمهم ينبغي ان لا يحدد عن العدل كوجهة وحيدة. القضاء نظام كغيره من النظم التي تبقى في حاجة الى تطوير وترشيح بما يتناسب وتطور مفهوم الدولة. القضاة بشر يخطئون كغيرهم من بني البشر. لكن المعادل لنبذ اي "قداسة" عن القضاء والقضاة لا يعني في حال من الاحوال استباحة مناعة هذا الجسم الضامن لقيام الدولة الديموقراطية العصرية وديمومتها.

يحدث كثيرا ان تتعسف "سلطة ما" باستعمال حقها، لكن الضامن القانوني لضبط هذا التعسف ولجمه يبقى في توازن السلطات وتعاونها. فمبدأ فصل السلطات في النظام السياسي لا يعني فصلا وتباعدا في ما بينها، بقدر ما يمنح كل واحدة قدرة على الضبط والكبح. اوضح مثال في هذا الاطار جاء في النظام القضائي الاميركي. ذلك ان الرئيس يرشح القضاة، والكونغرس هو من يوافق على تعيينهم، ليصبح للسلطين التنفيذية والتشريعية كبح سلطة القضاء من خلالها، ليقابلها القضاء بصلاحيه مراجعة دستورية القوانين.

في الاساس، مفهوم "استقلال القضاء" لم يتبلور الا بعد الثورة الاميركية، بحيث كفل الدستور الاميركي للقضاء سلطة مستقلة بازاء السلطين الاخرين: التنفيذية والتشريعية. قبل ذلك عُرف موضوع فصل السلطات منذ ايام اليونان، لكن فقط على مستوى سلطتي التشريع والاجراء، وهذا ما اكده مونتسكيو في كتابه "روح الشرائع".

القضاء يصبح مخيفا اذا اصبح اداة تنفيذية للنظام السياسي، ومثل حال كهذه لم تنطبق، ولن تنطبق على لبنان الذي يقوم نظامه السياسي على عناصر ديموقراطية صلبة منيعة، اولها الاعلام الحر والمسؤول. مثل هكذا قضاء لا يكون الا في الانظمة الشمولية والديكتاتورية التي كان لبنان على الدوام يقف في الجهة المقابلة لها، وفي جمهوريته: الاولى والثانية.

"الامن العام"